أ.د علي قوادرية

مسعى الجودة في نظام ل.م.د

أشرنا في العدد الثالث من مجلة البحوث والدراسات الإنسانية لجامعة سكيكدة، إلى أهمية ل.م.د، الذي يتميز بجدلية نظرية/تطبيقية لنظام التكوين. ولقد أولينا عناية خاصة للمراحل التعليمية التي تسمح للطالب بأن يكون فاعلا في تكوينه الخاص، وقادرا على اتباع ديناميكية تعاقبية، تسمح له بالحركية والاندماج السهل في سوق العمل.

وفي هذا العدد الجديد، ينصب اهتمامنا على بلورة مسعى الجودة لهذا النظام التعليمي الذي أدخل تدريجيا في منظومة التكوين الجامعي. ولعل أول ما يمكن أن يقال في هذا المجال، هو تميز ل.م.د بثلاثة أبعاد أساسية:

1. **إعادة تنظيم عروض التكوين التي تستجيب لطلب القطاع السوسيو اقتصادي**
2. **إعادة هيكلة وتنظيم شهادات ليسانس،الماستر،الدكتوراه.**
3. **التنظيم السداسي للتكوين القائم على وحدات التعليم (وت).**

وفضلا عما سبق، هناك جملة من المبادئ التي تحكم وتنظم هذا النظام التعليمي، خاصة:

- **تخفيض التكوين الراهن.**
- **تدعيم التعليم، من خلال الأهداف أو المشكلات وتشجيع العمل الفردي.**
- **حذف النقطة الإقصائية.**
- **اكتساب الوحدات التعليمية(وت) القابلة للرسملة والنقل أو التحويل.**
- **دعم حركية الطلبة والأساتذة.**
- **المقروئية الدولية للشهادات.**

ويرتكز هذا النمط التعليمي ل.م.د في هيكلته للدراسات الجامعية،على ثلاثة مستويات:

- **ليسانس(ل) بكالوريا+ 3سنوات**
- **ماستر(م) بكالوريا+ 5سنوات**
- **دكتوراه(د) بكالوريا+ 8سنوات**

هذه الهيكلة الجديدة لنظام التعليم الجامعي، أقرّها قانون جانفي2009 (المرافقة البيداغوجية)، الذي ينبغي تعميمه في الآجال الممكنة والمعقولة. لهذا يبدو جليا،أن بلوغ الهدف المقصود من تعميم نظام التعليم حسب هيكلته الجديدة، يتطلب:

أولا- أعطت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،الوقت الكافي للجامعات،من أجل إدخاله وتطبيقه بما يناسبها، فمنذ أربع سنوات،قامت مختلف الجامعات بأنشطة عديدة، من أجل:

- **تحسيس الرأي العام**
- **إيجاد اتفاق عام، من خلال تبيان ما ينطوي عليه هذا النظام من فوائد.**
- **تحليل وضعيات وقدرات الجامعات.**
- **إصلاح المنظومة التشريعية.**

والجدير بالذكر أن هذه العناصر لا يمكن أن تفي بالغرض المطلوب، إلا إذا أدرك الأساتذة أن هذا المدخل البيداغوجي الجديد،يتطلب إجراء نوعيا حقيقيا، يقوم على أساس إعادة النظر في بعض الممارسات البيداغوجية.

ثانيا- العولمة وانفتاح الجزائر على الشراكة،يستدعي أن تكون بؤرة ارتكاز نظام التعليم العالي هي احترافية ومهنية التكوين الجامعي، بغرض الاستجابة لاحتياجات القطاع السوسيو-اقتصادي،دون إهمال التكوين الأكاديمي.

وإذا ظل التكوين الأكاديمي مقتصرا على الأساتذة الباحثين في الجامعة، لإعداد مرجعيات التكوين،فإن التكوين "الاحترافي" يتطلب بالضرورة أن تأخذ مرجعيات التكوين بعين الاعتبار انشغالات

القطاع المستخدم لإيجاد التلاؤم المناسب بين الكفاءات والقدرات، في ضوء احتياجات ومتطلبات السوق.

وفي كلتا الحالتين، يتضح أن إعداد مرجعيات التكوين،لابد أن يتضمن:

- **إعادة النظر في الممارسات البيداغوجية.**
- **توسيع نطاق إشراك الأساتذة.**
- **انفتاح الجامعة على بيئتها السوسيو اقتصادية.**
- **التكفل بملاءمة التكوين/العمل.**
- **المساهمة الفعالة لمستخدمي مخرجات التكوين في إعداد مرجعياته (التكوين).**
- **وضع آلية مرنة وملائمة لنظام تقييم يستجيب لخصوصية التدريس في كل وحدة تعليمية.**

لماذا هذا الإصلاح ؟

يندرج هذا الإصلاح في إطار تحقيق التكامل بين نظامنا للتعليمي، وبقية الأنظمة التعليمية الأخرى التي تطبقها العديد من البلدان، فضلا على أنه يعطي إمكانية المقرؤية والمقارنة الدولية لشهاداتنا. إنه يسعى إلى ترقية الكفاءة والتنافسية لشهاداتنا على المستوى الدولي، وفي نفس الوقت يعطي الأولوية لانفتاح الجامعة على بيئتها السوسيو اقتصادية، ويحاول خلق جدلية الشهادة/العمل. بمعنى أن تطبيق نظام ل.م.د لا بد أن يؤدي إلى خلق وجعل مسارات التكوين في ترابط وتكامل مع احتياجات القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

إنه يسمح بالتوصل، من خلال تعميم نظام ل.م.د على كل الفروع، إلى تحقيق الأهداف الأساسية التي جاء من أجلها:

1. **ضمان قرؤية الشهادات التي تمنحها الجامعة الجزائرية**
2. **تسهيل معادلتها على المستوى الدولي**
3. **إعطاء تكوين متنوع يسمح لحاملي الشهادات من التكيف مع التغيرات التي تميز السياق العالمي**
4. **بناء مرجعيات التكوين بطريقة تضمن مرونة عالية لمسارات تكوين الطالب.**
5. **السماح للطالب من تنظيم مساراه التكويني الراهن.**
6. **تسهيل توجيه الطالب ومساعدته على بناء مشروع شخصي ومهني(البحث أو أنشطة سوسيو-اقتصادية).**
7. **تيسير المعالجة البيداغوجية للتعدد والتنوع في التكوين الأولي، والتكوين المتواصل.**
8. **تشجيع وترقية المداخل المتعددة التخصصات.**
9. **تثمين الكفاءات "العرضانيةّ" ،مثل التحكم في اللغات الحية واستخدام وسائل وأدوات الإعلام الآلي.**
10. **تشجيع وتسهيل حركية الطالب على المستوى الوطني والدولي.**
11. **توقع كيفيات الانتقال بين مختلف الفروع، فضلا عن إمكانية جلب وضم القطاع المستخدم للإثراء وتبادل المعلومات والخبرات.**

بالنظر إلى التصميم الميسر لمرونة المسارات تصبح جسور العبور ممكنة وتسمح للطلبة من إعادة التوجيه أو إثراء تكوينهم من خلال الالتحاق بتخصصات أخرى،في ظل ظروف محددة سلفا من أجل تكوينهم المستمر.

مسعى الجودة: مستويات التقييم

وتأسيسا عما سبق، يتضح أن كل مسعى نوعي في نظام ل.م.د،لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار نمط المسار النموذجي و/أو المسار الفردي للطالب،ينظم المسار النوعي في وحدات تعليمية متمفصلة فيما بينها ومتماشية مع أهداف التكوين، ويتضمن:

- **وحدات تعليمية (وت) إجبارية**
- **وحدات تعليمية (وت) اختيارية**

- وحدات تعليمية (وت) تختار بحرية من قبل الطلبة من قائمة محددة من طرف الجامعة.

لا بد أن يسمح المسار النوعي للطالب من تحضير مشروعه التكويني وأبعد من ذلك، مشروعه المهني،بالنسبة للمسار الفردي للتكوين،يمكن أن يتابع بواسطة أي طالب له مشروع شخصي أو مهني محدد.

هذا ويمر مسعى الجودة إجباريا من خلال تحديد الفريق البيداغوجي لكل تخصص تكويني،يتولى الفريق البيداغوجي مراقبة ترابط الوحدات التعليمية في ضوء منطق تعددية التخصصات،و مناصب الشغل المتوقعة.لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار احتياجات القطاعات المستخدمة.

المسألة الأخرى لنجاح النظام التعليمي الجديد،تكمن في تأسيس خلية التوجيه والإعلام والمرافقة، مكونة من الأساتذة والهيئة الإدارية. ترتبط مهمتها بتوجيه الطالب في اختياره وضمان تلاؤم التكوين مع مساره ومرافقته في إجراء تربصه،تقوم بتنظيم الإعلام الجماعي، تنظيمه وتكييفه في ضوء مسارات التكوين المتبعة من طرف الطالب،إنها مكلفة بقيادة الطالب في مرحلة التوجيه وبناء مشروعه المهني، تتابع الطالب في بحثه عن أماكن التربص، وتضمن متابعته،تساعد الطالب في إعداد مشروعه المهني،أو بحثه عن العمل.

في هذه الحالة،يمكننا الحديث عن جودة التكوين التي تشير إلى حالة تسم الاستعداد والكفاءة المهنية لحامل الشهادة.ويعتبر الاستعداد هو الهدف الأساسي لكل تكوين يرمي إلى إحداث تكيف عبر الزمن ،مردودية في الإنتاج تستجيب لاحتياجات المجتمع،يسمح للطالب بأن يكون قادرا على إيجاد الحلول للصعوبات التقنية والاقتصادية وغيرها من القضايا التي لم تعالج في المنهاج الدراسي.وهذا يعني،تلاؤم وتماشي مجموعة القيم،التي يمكن أن يحصل عليها المتعلم مع عمليات المنافسة على المستويين لوطني والدولي.

إنه من المهم الإشارة إلى أن نظام ل.م.د يرتكز في أسسه ومبادئه على تنمية وتطوير القيم البعدية المتضمنة للتكوين الذي لا بد أن يكون مضمونه:

- تقنيا
- اجتماعيا
- بيئيا
- أخلاقيا

وعلى هذا الأساس، فإن هذا التكوين قد يكون مرض بالنسبة لمتطلبات التطور السريع للبيئة الاجتماعية،الاقتصادية والتكنولوجية:

- يستجيب لتوقعات السوق.
- قادر على التكيف.
- له القابلية والكفاءة المقاولتية.
- له روح الابتكار والإبداع.
- معرفة تحمل المسؤولية بكل وعي.
- التوفر على الأخلاق المهنية.
- اخذ قرارات في الحياة الاجتماعية.
- القدرة على الاتصال.
- يكون معدا ومهيأ للتنافسية .

ما يقودنا للقول مرة أخرى، أنه لا بد على الفرق البيداغوجية من وضع (بناء) مضامين التعليم ومرجعيات التكوين التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التالية:

- الحاجات
- الأهداف
- وسائل التعليم

- التقييم

الأبعاد التي تضمن في حدود الإمكان معرفة أفاق الطالب في نهاية تكوينه. وفي هذه الحالة،تكون للطالب الوسائل التي تمكنه من تكييف معارفه وفق المعطيات الجديدة للعلم والتكنولوجيا،في الوسط الذي يحاول فيه تطبيقها بفعالية،وفي نفس الوقت،الوسط الذي هو في حالة تغير مستمر.

وإذا أخذنا مثال من تكوين نوعي في ميدان العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، فإن هذا التكوين لابد أن يوفر للطالب:

كفاءات في التسيير: المدخل المالي ،الإنساني،الإستراتيجي والتجاري.

كفاءات تقنية: كفاءات المنتجات،الخدمات،التكنولوجيات.

كفاءات عامة: معرفة البيئة المالية(الاقتصاد،التشريع،السوق)

كفاءات إنسانية: اجتماعية،أخلاقية،وأدبيات الواجب.

بيداغوجيا متمحورة حول المتعلم:

إن ما يمكن قوله مرة أخرى أن التكوين في ل.م.د لا بد أن يكسب الطالب كفاءات ترتبط بمستقبل ميدان نشاطه،تمكينه من الكفاءات،إعداده للاحترافية،مده بأدوات ذات بعد أخلاقي للمهنة (والتي يجب أن لا تكون مضرة بالنظام الاجتماعي)،تكوينه لبعد اقتصادي(الاستخدام بأقل تكلفة للوسائل الاقتصادية لتقديم حلول للتساؤلات المطروحة في إطار نشاطه).

والجدير بالذكر،أن التكوين النوعي،يقتضي أن يكون:

❖ نظاما راهنا

يندرج التعليم في النموذج السوسيو-بنائي أو التعلم، ولا يتضمن تلقي المعرفة بطريقة سلبية،وإنما يستجيب للمعلومات المحصل عليها وتطبيقها في سياق محدد.

❖ نظاما عمليا

الانفتاح على التخصصات الأخرى ينظر إليه كمصفاة سوسيو إدراكية(معرفية) تسمح بإعطاء معنى للفائدة التي يحصل عليها الطالب من تكوينه الذاتي. يمكن لحالات ما بين وتعدد التخصصات أن تكون سبب تطوير التعلم وبناء النماذج المعرفية (الإدراكية).

❖ نظاما للتكوين الذاتي

تسمح الكفاءات الجديدة المحصل عليها والأنشطة المستقلة للمتعلم ببناءات جديدة. ويرتبط بناء الكفاءات بالتعليم حسب السياق، لأن الكثير من الوسائل مرتبطة بالسياق (أسلوب التعليم، أسلوب التحليل،الوسائل المادية-التكنولوجية) والوسائل الرمزية،منها اللغة،الاجتماعي، الرياضيات..الخ.

التعليم عن طريق مسعى الجودة في نظام ل.م.د،يدعو للقول مرة أخرى بأنه ضروري ولا غنى عنه:

- التعليم بكيفية أخرى:التركيز على روح التحليل،روح النقد،روح التركيب.
- التكوين بكيفية أخرى: المقابلة(المواجهة) بين المتعلمين والانفتاح على الفروع الأخرى.
- المتابعة بكيفية أخرى: التوجيه من خلال الفريق البيداغوجي أو مسؤول مصلحة شؤون الطلبة بغرض تحقيق متابعة أفضل:
  - تيسير عملية إرشاد الطلبة
  - تسهيل التوجيه: لا بد أن يكون المتعلم قادرا على توجيه نفسه.

التأطير بكيفية أخرى:التعلم من خلال استخدام المنطق،البيداغوجيا العملية،وذلك انطلاقا من الأحداث والوقائع المحددة لحقل التعلم،إلى جانب العمل على إشراك الفاعلين السوسيو-اقتصاديين.

التقييم بكيفية أخرى: التقييم في ضوء طرائق تشكل أساس التعلم.